

ثارت البحرين وستنجح الثورة مع بقاء الملك!!

محمد ضياء عيسى العقابي

بوادر ثورة:

تواترت الأنباء عن إنطلاق مظاهرات وإعتصامات في عدة مدن بحرينية منها العاصمة المنامة في (دوار اللؤلؤة الذي أبدل الثوار إسمه إلى دوار الشهيد والبعض أسماه دوار الحرية) ومدينة السلیمانية، مطالبةً بنظام ديمقراطي. إنها ثورة حقيقية. ذكرت فضائية الحرة أن المتظاهرين هتفوا بسقوط النظام . وإمتدت المظاهرات لأكثر من يومين وقتل حتى صباح يوم 2011/2/15 شهيدان برصاص قوى الأمن الملكي . هذا وقد علق (18) نائباً في مجلس النواب البحريني عضويتهم في ذلك المجلس.

أكاد أكون واثقاً، بناءً على متابعتي للشأن البحريني منذ فترة طويلة، أن التظاهرات تمثل بداية ثورة سلمية حقيقية وسوف لا تتوقف حتى النصر.

رغم أن هذه الثورة إزدادت زخماً بعد إندلاع الثورتين التونسية والمصرية غير أنها، واقعاً، أقدمُ منهما وتمتد إلى عشرات السنين المتواصلة؛ والآن جاء وقت نجاحها لا بسبب فيسبوك وتويتر ولكن بسبب عمقها الشعبي وعدالة قضيتها وحنكة قادتها و العولمة التي أعقبت توقف الحرب الباردة وزوال التحدي الإشتراكي ما طمأن الرأسمالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بإتجاه عدم الخوف من حركات الشعوب فوحدت بللتغيرات الديمقراطية في كل من تونس ومصر وأتوقع ترحيبها بثورة البحرين أيضاً.

إن هذا الترحيب ه و الذي شلَّ أيدي الحكام من إستخدام القوة والقمع المنفلتين ضد الشعب الذي تشجعت مزيد من شرائحه للإتضمام إلى التظاهرات الثورية.

وهكذا توفرت البيئة الملائمة لإنطلاق الثورات الحبيسة منذ زمن طويل.

هل البحرين مؤهلة للثورة؟:

في مقالي الذي نشرته قبل أيام بعنوان (لا تجعلوا من "المجلس الوطني للسياسات العليا " إنقلاباً على الديمقراطية) أدرجتُ فيه البحرين بين آخر من توقعت أن تسوده الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي. السبب أن الشك كان يساورني بشأن موقف الغرب من البحرين وهي قريبة من إيران وأن العمود الفقري للحركة الديمقراطية هناك في البحرين هم الشيعة الذين يشكلون الأغلبية السكانية ، ولكنهم مهمشون،

الأمر الذي قد يثير المخاوف الغربية من قيام ثورة ديمقراطية هناك، خاصة وأن النظام الطغموي البحريني ومعه جوقة النظم العربية الدكتاتورية، طالما روجوا لفكرة ولاء الشيعة لإيران. وقد قمع النظام البحريني المعارضة الديمقراطية في بداية ثمانينات القرن الماضي بدعوى وجود مؤامرة دبرتها حكومة إيران الإسلامية بالتعاون مع المعارضة للإطاحة بالنظام. وقبل عدة أشهر من الآن تكلمت الحكومة البحرينية ثانية عن وجود مؤامرة خارجية ملمحة إلى تورط إيران وذلك حسب فضائية الحرة يوم 2011/2/15.

غير أن شلّي لم يكن في محله إذ تبين أن الغرب وعلى رأسه أمريكا، وبعد تردد قصير، حسم أخيراً موقفه بالوقوف إلى جانب الثورتين التونسية والمصرية وتشير الدلائل، ومنها التغطية الإعلامية لفضائية الحرة الأمريكية، إلى وقوفه إلى جانب عدم قمع الثوار البحرنيين، علماً، والحق يُقال، أن الرأي العام البريطاني كان متعاطفاً مع المعارضة الديمقراطية البحرينية على طول الخط؛ ولم يكن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية معادياً لتلك المعارضة. (سأناقش موقف الغرب من الثورات الجارية في المنطقة في حلقة منفصلة).

واقع حال البحرين:

للبحرين ظروف سياسية - إجتماعية مشابهة لظروف العراق. والمجتمع هناك منقسم كالعراق إلى معسكرين أساسيين: ديمقراطيين وهم الأغلبية الساحقة ومناهضين للديمقراطية وهم الطغمويون. وكلا المعسكرين يضمن جميع طوائف وشرائح المجتمع البحريني بهذه النسبة أو تلك.

كما في العراق، استخدم النظام الملكي البحريني نفس الأساليب القمعية والإقصائية التهميشية ضد الأغلبية الشيعية كإتهام أتباعها بلطانية(1) والولاء لإيران؛ وإبعاد أهل البلاد عن الوظائف الحكومية وخاصة القيادية وتسليمها إلى الأجانب كالباكستانيين والبنغاليين والأفغان ومنح الجنسية البحرينية للأجانب من أجل إحداث تغيير ديموغرافي.

ذكرت السيدة مريم الخواجة، رئيسة مكتب العلاقات الخارجية في "مؤتمر البحرين لحقوق الإنسان"، بأن المعتقلين السياسيين الذين تمت مقابلتهم قد وصفوا بشاعة أساليب التعذيب التي تعرضوا إليها، وهناك (100) طفل بين أولئك المعتقلين حالياً، وذلك حسب تصريح لها في فضائية الحرة بتاريخ 2011/2/15. كما صادر النظام البحريني حق الشعب الانتخابي والتمثيلي بقوانين التفافية بعد أن ألغى أمير البحرين، والد الملك الحالي، دستور عام 1975 الذي أصبحت إستعادته المطلب الأول للمعارضة على طول الخط. أجرى الأمير الإبن تعديلات دستورية وحول البحرين من إمارة إلى مملكة وذلك قبل بداية هذا القرن بقليل، ولكنه أبقى الصفة الإقصائية للدستور الذي فرضه باستخدام أسلوب التهيب والترغيب م وياً من الغرب ومن النظام الرسمي العربي وخاصة من السعودية. بناءً على هذا، إنقسم الشيعة إلى فئتين فهناك من عارض التعديلات الدستورية ورفض التعاون مع الملك وحكومته وقاطع الانتخابات النيابية؛ وهناك من وافق وتهادن مع النظام على مضم.

لقد تميزت "جمعية الوفاق" من بين التنظيمات المعارضة في نشاطها السياسي ضد النظام. وقد صرح زعيمها الشاب الشيخ علي السلطان بأن حركته لا تدعو إلى قيام نظام ديني بل تريد نظاماً ديمقراطياً حسبما نقلت عنه فضائية الحرة بتاريخ 2011/2/16.

حينما إبتدأ الحديث عن المباشرة بتأسيس نظام ديمقراطي في العراق بعد إطاحة النظام البعثي الطغموي(2)، عقد القسم العربي في محطة إذاع ة آل (بي.بي.سي.) البريطانية ندوة إشتراك فيها متخصصون ومحللون عرب بعضهم يعمل في مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية وغيره. تناولت الندوة موضوعاً جوهره إنصب على كيفية الإنتفاف والتحايل على الأغلبية الشيعية في الإنتخابات القادمة في العراق. هنا طرح بعض المتحدثين المثلّ البحريني كتجربة "ناجحة يُفتدى بها"!!!.

سبب تأخر إنطلاق الثورة:

ورغم نشاط المعارضة البحرينية للمطالبة بعودة دستور عام 1975 ومن ثم رفض التعديلات الدستورية الجديدة بصورة ناضجة وسلمية ومستمرة إلا أنهم تأخروا قليلاً عن إعلان الثورة بعد إنطلاقها في كل من تونس ومصر، وعلى غير المتوقع . يظهر أن الديمقراطيين بجميع فئاتهم وإنتماءاتهم إحتاجوا لبعض الوقت من أجل التباحث لتوحيد مواقفهم وشعاراتهم والتضامن في حركة واحدة تقود الثورة وتضمن نجاحها. ولا أستبعد أن تكون جهود التفاهم والتنسيق بين هذه القوى قد إبتدأ منذ خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري كلنتون، في العاصمة القطرية الدوحة في شهر كانون ثاني 2011 الذي حذرت فيه ودعت حكومات المنطقة إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية وإقتصادية؛ وهو خطاب مثلاً، بتقديري، عودة حذرة من جانب إدارة الرئيس أوباما إلى سياسة المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش الابن التي دعت إلى ديمقراطية المنطقة والتي أطاحت بالنظام البعثي الطغموي العراقي، ولكن باتفاق أوربي هذه المرة.

وهذا ما حصل بالفعل أي إحتاجت قوى المعارضة إلى بعض الوقت للتفاهم فيما بينها وتوحيد صفوفها ونجحت، إذ صرحت السيدة مريم الخواجة لفضائية الحرة يوم 2011/2/15 بأن التظاهرات سلمية وتضم جميع شرائح المجتمع السياسية والفكرية والطائفية من سنة وشيعة ويهود وأشخاص لا يدينون بديانة معينة.

من الإنطلاق حتى نجاح الثورة:

أعلن الثوار المعتصمون في "دوّار الزلوة" بأنهم سوف لا يغادرونها حتى تتحقق مطالبهم المتمثلة بإقامة نظام ديمقراطي. أعتقد أن الحكومة قد توقعت مثل هذا التحرك منذ نجاح الثورة التونسية وإشتعالها في مصر، فإنتفعت من التجربة وأعدت العدة لمواجهة التحرك، رغم أن قتل مواطنين إثنين برصاص الشرطة لا يشير إلى إحكام اللعبة.

مهما يكن من أمر، أتوقع أن تلتزم الحكومة جانب الحذر والصبر وضبط النفس والتعامل مع المعتصمين بطول نفس؛ وقد تترك المعتصمين وشأنهم في الميدان بأمل أن يتعبوا ويملّوا ويعودوا إلى بيوتهم خائبين. غير أن الثوار أكثر دهاءاً إذ سيطلبون مزيداً ومزيداً من المعتصمين حتى يخرج معظم سكان البلاد البالغ 1.2 مليون نسمة وتكتظ الساحات والطرق وقد تتوقف دوائر الدولة والمصالح الخاصة عن العمل وسط حضور كثيف للإعلام العالمي إلى أن تفقد الحكومة أعصابها وتنهار وتنتصر الثورة سلمياً.

أما إذا ركب الملك رأسه وواجه الثوار بالرصاص فتلك هي نهاية عرشه.

وأنا أكتب هذه السطور بالذات وإذا بفضائية الحرة تُظهر أن القوات البحرينية تهاجم المعتصمين لتفريقهم بالقوة دون سابق إنذار فقتلوا شخصين وجرحوا العديدين وألقوا القبض على آخرين.

أعتقد أن الملك يكون قد أطاح بعرشه بنفسه إن عاجلاً أو آجلاً إذا ما تمادت قواته بالجوع إلى العنف والقمع.

ماذا بعد نجاح الثورة؟:

بناءً على إصرار الديمقراطيين البحرينيين المستديم منذ عشرات السنين على إقامة نظام ديمقراطي متّحدين كل سياسات الترغيب والترهيب، أتكهن بنجاح الثورة المحتم . لكنّ السؤال هو : مدى جذرية هذه الثورة؟ هل ستطيح بالملكية؟ هل ستطيح بالأجهزة الأمنية كما حصل في العراق؟ إلى أي حد سيتم إجثاث المسؤولين السابقين: على الطريقة العراقية أم حسب ما يطالب به التونسيون أو المصريون؟

نظراً لطبيعة العلاقات التي ربطت دول الخليج ببريطانيا خصوصاً والدول الغربية عموماً، فإن ال نظام البحريني لم يقترب أبداً في قسوته وبأي قدر هام من قسوة النظام البعثي الطغموي العراقي رغم أن النظامين طانفيان والطائفية، كما هي العنصرية، قادرة على إنتاج قمع بأعلى درجات الوحشية . بل إن مستوى القمع في البحرين لم يصل حتى مستوى القمع في تونس ومصر.

لذا فأتكهن أن يحصل حل وسط يقدم الملك بموجبه التنازلات التالية مقابل بقاءه على سدة الحكم وسيكون الإجثاث أخف مما جرى في العراق وما يطالب به المصريون وربما يقترب مما يطالب به التونسيون:

أولاً: إلغاء الدستور والعودة إلى دستور عام 1975.

ثانياً: حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة نزيهة مع مراقبة دولية حسب أحكام الدستور الجديد.

ثالثاً: تطهير الأجهزة الأمنية وجهاز الشرطة من المفسدين والمتورطين بأعمال التعذيب والقتل وإنتهاك حقوق الإنسان وتقديم من يستحق للمحاكمة.

رابعاً: إبعاد ومحكمة السياسيين والإداريين المتورطين بأعمال منافية للقانون.

هل ستتدخل السعودية في البحرين؟

إن نجاح الثورة البحرينية سيضع الثورة على أعتاب المملكة العربية السعودية ذات النظام الشمولي المتخلف لحد التوحش والذي لم يتبقّ مثيل له في العالم إلا القلة النادرة . إن الشراكة السياسية – الدينية القائمة بين آل سعود وبين أئمة المذهب الوهابي أصبحت مشخصة في العالم بكونها أهم مصدر للإرهاب والتطرف، علماً أن الوهابيين لا يشكلون الأغلبية في المجتمع السعودي المقموعة بضمنها أتباع المذاهب السنية الأخرى . لقد أشار مثقفو الثورة المصرية إلى الدور السعودي الرجعي في الحياة المصرية العامة الأمر الذي شكل أحد أسباب رفض نظام الرئيس حسني مبارك . أعتقد أن منظمات حقوق الإنسان العالمية قد ضاقت ذرعاً من بقاء هذا النظام الاستعبادي وصارت تمارس ضغوطاً أشد وأعنف على حكومات الدول القيادية في العالم وخاصة أوروبا والولايات المتحدة للتخلص منه، خاصة وأن ذريعة البعج السوفييتي قد

انتهت فلا خوف على النفط السعودي بل لا خوف على نفوط العالم كله لأن مآلها هي الدول المستهلكة له لا غير.

أبدى البعض تخوفاً من احتمال تدخل عسكري سعودي لقمع الثورة البحرينية.

أستبعد حصول مثل هذا التدخل لأنه سي لقي مقاومة عنيفة من قبل البحرانيين وهم في حالة من التنظيم والمعنوية العالية تؤهلهم لإنزال الهزيمة بالقوات السعودية أو تكبيدها خسائر جسيمة بالأقل . من جهة أخرى فإن العالم أجمع سيقف ضدهم وربما سيتم إخراجهم بالقوة من قبل الأمم المتحدة وعندئذ سيخسر آل سعود وآل خليفة عروشهم وإلى الأبد.

(1): الطغمويون والنظم الطغموية: هم أتباع الطغم التي حكمت العراق وبدأت مفروضة من قبل الإحتلال البريطاني في عشرينات القرن الماضي، ومرت النظم الطغموية بمراحل ثلاث هي : الملكية السعيدية والقومية العارفية والبعثية البكرية- الصدامية. والطغمويون لا يمثلون أياً من مكونات الشعب ال عراقي القومية والدينية والمذهبية بل هم لموم من الجميع ، رغم إدعائهم بغير ذلك لتشريف أنفسهم بالطائفة السنية العربية وللإحياء بوسع قاعدتهم الشعبية . مارست النظم الطغموية الطائفية والعنصرية والدكتاتورية والديماغوجية كوسائل لسلب السلطة من الشعب وإحكام قبضة عليها وعليه . بلغ الإجرام البعثي الطغموي حد ممارسة التطهير العرقي والطائفي والإبادة الجماعية والمقابر الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كاستخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة الكردستانية والأهوار . والطغمويون هم الذين أثاروا الطائفية العننية، بعد أن كانت مُبرِّقَةً، ومارسوا الإرهاب بعد سقوط النظام البعثي الطغموي في 2003 وإستفاد الإحتلال من كلا الأمرين، فأطالوا أمد بقائه في العراق بعد ثبات عدم وجود أسلحة الدمار الشامل. كان ومازال الطغمويون يتناحرون فيما بينهم غير أنهم موحدون في مواجهة الشعب والمسألة الديمقراطية؛ كماإنهم تحالفوا مع التكفيريين من أتباع القاعدة والوهابيين لقتل الشعب العراقي بهدف إستعادة السلطة المفقودة.

(2): الطائفية: للطائفية معنيان : أحدهما عقائدي وهي طائفية مشروعة إذ تبيح لائحة حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة حق إعتناق أية ديانة وأي مذهب ومعتقد ديني أو سياسي أو إيديولوجي شريطة ألا يدعو إلى الكراهية والعنف والحرب . إن محاولة توحيد أصحاب المذاهب من الديانة الواحدة هو ضرب من الخيال. فالطريق الأسلم والحل الصحيح هو أن يحترم كل شخص قومية ودين ومذهب وفكر الآخر على ما هو عليه دون قمع أو إقصاء أو تهمة أو إكراه على التغيير القسري؛ ويتم كل ذلك في إطار الدولة المدنية الديمقراطية التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات . أما الطائفية المقبته والمدانة فهي الطائفية السياسية، بمعنى إضطهاد وإقصاء وتهمة طائفة على يد طائفة أخرى أو على يد سلطة طغموية لا تمت بصلة لأية طائفة . لو تعمقنا في موضوع الطائفية السياسية لوجدناها ترتبط بمصالح طبقية. والطائفي هو من يمارس الطائفية بهذا المعنى أو يؤيدها أو يدعو لها . طائفية السلطة الطغموية ضد الشيعة وغيرهم هي التي حصلت في العراق إبان العهد الملكي السعدي والقومي ال عارفي والبعثي البكري- الصدامي؛ ولم يحصل إضطهاد طائفة لطائفة أخرى . وعلى يد تلك النظم الطغموية

مورست العنصرية، أيضا، ضد الأكراد والتركمان والقوميات الأخرى، كما مورس إضطهاد الأحزاب الديمقراطية واليسارية وخاصة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي بسبب أفكارها الديمقراطية والوطنية والتقدمية . وقد حوربت الأحزاب الدينية الديمقراطية بوحشية خاصة أثناء الحكم البعثي الطغموي . الحل الصحيح للقضاء على الطائفية السياسية يكمن بإعتماد الديمقراطية بكامل مواصفاتها اساساً لنظام الدولة وعدم حشر الدين في الشئون السياسية . لا نجد اليوم في الدستور العراقي والقوانين ما ينحو باتجاه الطائفية . وحتى برامج الأحزاب الدينية لا تحتوي على هكذا إتجاهات . وهو أمر يدعو إلى التفاؤل والتشجيع، آخذين بنظر الإعتبار ضرورة التمييز بين ما هو شأن سياسي وما هو شأن ثقافي تراثي شعبي قابل للتطوير في أشكاله الطقوسية.